"سبعون عاما على المحكمة العسكرية: ثم ماذا؟"



المركزية- تحت عنوان "سبعون عاما على المحكمة العسكرية: ثم ماذا؟". عقدت ندوة في فندق "الحبتور"، بدعوة من "أمم للتوثيق والأبحاث" و"هيا بنا"، وبدعم من الاتحاد الاوروبي، تحدث خلالها رئيس المؤسستان لقمان سليم، فقال: "هذا اللقاء جزء من مشروع توثيقي بحثي باشرته المؤسستين منذ العام 2014، بدعم من الاتحاد الأوروبي، والدعوة اليه ليست استجابة لإلحاحات ظرفية ولو أن السجال السياسي المحتدم حول المحكمة العسكرية سبب إضافي لمتابعة التفكير في محل هذه المنظومة القضائية من الحياة اللبنانية".

أضاف: "كيف تطورت مقاربة "أمم" و"هيا بنا" لموضوع القضاء العسكري، على مر المشروع، من كونها مقاربة حقوق إنسانية تقليدية إلى البحث عن جواب للسؤال البسيط المركب معا: كيف تعايشت كل العهود اللبنانية، من الاستقلال إلى يومنا الحاضر، مع مؤسسة تنتج عدالة ينعقد الإجماع على أنها غير مطابقة لمواصفات المحاكمة العادلة فضلا عن عيوبها الأخرى؟".

وتوزعت أعمال اللقاء على ثلاث جلسات، فتحدث في الأولى كل من المحامي سميح بشراوي ممثلا نقابة المحامين في بيروت والمدير التنفيذي لمؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني الدكتور وائل خير. وخلال الثانية تحدث المحامي مازن حطيط عن تجربته كمحام ميداني ولا سيما خلال تظاهرات الحراك المدني. أما الجلسة الثالثة والأخيرة فعرض خلالها المحامي هاني المرعبي لاقتراح القانون الذي تقدم به وزير العدل المستقيل اللواء أشرف ريفي، تلاه المحامي نزار صاغية الذي علق على هذا الاقتراح.

وتخلل اللقاء عرض لمقتطفات من الفيلم الذي أعدته "أمم" و"هيا بنا" عن المحكمة العسكرية تحت عنوان "حتى إشعار آخر - قصص قصيرة من سيرة المحكمة العسكرية في لبنان (1945 ـ 2015)".

موقع المركزية، ١٦ آذار ٢٠١٦